

25 مليار دولار خسائر حرب اليمن كم يتكلف الإعمار؟



الاثنين 16 أكتوبر 2017 03:10 م

قُدّرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، كلفة الأضرار في المرافق والأصول المادية التي سببها الحرب، بنحو 25 مليار دولار، وكشفت أن متطلبات التمويل لإعادة الإعمار والتعافي في اليمن تبلغ 88 مليار دولار حتى عام 2022.

وأعلن تقرير صدر تحت عنوان "المستجذبات الاقتصادية والاجتماعية" الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في الوزارة بالتعاون مع منظمة "يونيسيف"، أن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 وصلت إلى نحو 32.5 مليار دولار، أي 1180 دولاراً للفرد بين عامي 2015 و2017.

وأشار إلى أن الصادرات تعطلت وانهارت الموازنة العامة للدولة وارتفع التضخم، ما عمق الفقر وفاقم سوء التغذية، وبات اليمن يواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم

ولتفادي مزيد من التكاليف، شدد التقرير الحكومي على أن الأولوية القصوى قبل إحلال السلام وبعده، تتمثل في توسيع نطاق المعونة الإنسانية لتلبية الحاجات الطارئة للضعفاء والمتضررين في كل المناطق مع مراعاة المرأة والطفل، والتركيز على دعم سبل المعيشة والمشاريع الكثيفة العمل لتشغيل الشباب على المدى القصير والمتوسط، فضلاً عن إطلاق برنامج إعادة إعمار شامل للبنية التحتية واستعادة التعافي الاقتصادي

وأوضح أن رأس المال المادي الذي تراكم على مدى عقود، تعرّض لأضرار كبيرة في مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية والإسكان، قُدّرت كلفتها بنحو 25 مليار دولار حتى هذه السنة

ولم يستثن الأضرار التي تعرّضت لها المساكن والبنية التحتية الحضرية، والبالغة كلفتها 19.83 مليار دولار

ورصد تعرّض 17 في المائة من الشقق، و16 في المائة من المنازل، و25 في المائة من الفلل، و24 في المائة من المساكن غير الرسمية في مدن صنعاء وعدن وتعز وزنجبار، لأضرار جسيمة لكنها تتزايد

وذكر أن التكاليف الأولية لحاجات إعادة الإعمار في قطاع الصحة تصل إلى 2.66 مليار دولار، مشيراً إلى أن نحو 27 في المائة من 301 مرفق صحي في المدن الأربع تعرّضت للأضرار والدمار، وكانت 36 في المائة من المستشفيات العامة والخاصة والتعليمية متضررة أو مدمرة، كما تضررت 16 في المائة من المراكز الصحية و21 في المائة من الوحدات والمكاتب الصحية أو دتم تدميره

وفي قطاع التعليم، أفاد التقرير بأن عدد المدارس المتأثرة بلغ 2407 حتى حزيران/ يونيو الماضي، يستفيد منها 1.5 مليون طفل، وتباين مستوى الضرر، إذ كانت 10 في المائة من تلك المدارس مدمرة كلياً و56 في المائة متضررة جزئياً و7 في المائة محتلة من نازحين ومسّحين، وأخلي النازحون أو المسلحون من 27 في المائة، إضافة إلى أن 65 مكتباً للإدارة التعليمية أو معهداً عالياً لإعداد المعلمين متضررة كلياً أو جزئياً

وشهد قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية أضراراً مادية كبيرة، قدّر التقرير كلفتها بـ480 مليون دولار، إذ تعرّض 43 في المائة من أصول المياه والصرف الصحي في صنعاء وعدن وتعز للأضرار

وطالت الأضرار أبراج المياه ومحطات ضخها وتلك المتصلة بالمعالجة والخزانات الأرضية ومعدات المختبرات وخزانات الوقود

وفي قطاع الطاقة، أشار تقرير وزارة التخطيط إلى أن كلفة الأضرار وصلت إلى 765 مليون دولار، لافتاً إلى أن 44 في المائة من محطات توليد الكهرباء في العدن الأربع متضررة جزئياً، و6 في المائة مدقمة كلياً، كما أن 33 في المائة من المحطات الفرعية لنقل الكهرباء كانت متضررة جزئياً، و50 في المائة من المحطات الفرعية لتوزيع الكهرباء إما متضررة جزئياً أو مدقمة كلياً

وطال الدمار 67 في المائة من المكاتب الإدارية في قطاع الكهرباء، فيما تعطلت معظم محطات الطاقة التي لم تطلها الأضرار المادية لأسباب أخرى من ضمنها نقص الوقود

وفي قطاع النقل، تعرّضت الطرق والجسور والموانئ والمطارات لأضرار قدّرت كلفتها بـ770 مليون دولار حتى هذه السنة، إذ تعرّض للأضرار ميناء الصليف والحديدة وهما يستقبلان 70 في المائة من واردات الغذاء في اليمن

وبات يعمل ميناء الصليف بـ50 في المائة من سعته فقط، وتعرّض ميناء الحديدة لأضرار بالغة وتدمير كل الكريبات التي قدّرت كلفتها بأكثر من 150 مليون دولار، وأصيب ميناء المعلا ومحطة عدن للحاويات ومصفااتها، بأضرار طالت منشآت التخزين وأبنية الدعم، وتصل كلفتها إلى 30 مليون دولار في حين تضرّر 60,368 متر من الطرق والجسور التي تتزايد يوماً بعد آخر

ولم يغفل التقرير أن الخسائر التراكمية في الإيرادات العامة بلغت 2449 مليار ريال يعني تساوي 11.4 مليار دولار عند سعر صرف 214.9 ريال للدولار لعام 2014، أو 6.6 مليار دولار عند سعر الصرف الحالي 370 ريال، ووصل نصيب الفرد التراكمي من تلك الخسائر إلى 421 دولاراً عامي 2015 و2016. وعزا ذلك إلى التأثير المزدوج لانخفاض أسعار النفط العالمية وتداعيات الحرب

وتطرقت الوزارة في تقريرها إلى كلفة الفرصة الضائعة في الاحتياطات الخارجية من النقد الأجنبي والبالغة 3.7 مليار دولار خلال عامي 2015 و2016، أي 136 دولاراً للفرد، بسبب تعطل موارد النقد الأجنبي، بما فيها صادرات النفط والغاز وانخفاض أسعار النفط العالمية